

جماعات حقوقية ترحب بقرار المفوضية الأفريقية تأييد شكوى ثلاثة مدافعين عن حقوق الإنسان تعرضوا للتعذيب في السودان

19 فبراير 2015 - رحبت "اللجنة الدولية للمحلفين" و"الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان" و"المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب" و"المركز الأفريقي لدراسات العدالة والسلام" و"ريدريس" بالقرار الذي اتخذته الهيئة الأفريقية الرئيسية في ميثاق حقوق الإنسان، والذي أكد على ضرورة التزام السودان بحماية المدافعين عن حقوق الإنسان وضمان عدم عرقلة أو إحباط عملهم في مجال تعزيز وحماية حقوق الآخرين.

وكانت المفوضية الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب قد دعت السودان في قرارها المنشور في 13 فبراير 2015 بإجراء تحقيق فاعل ومحاكمة ضباط جهاز الأمن والمخابرات المسؤولين عن الاعتقال التعسفي وسوء المعاملة التي تعرض لها ثلاثة مدافعين بارزين عن حقوق الإنسان، وإعادة فتح حسابات مصرفية خاصة بمنظمة معنية بحقوق الإنسان تم تجميدها على خلفية هذه القضية، كما دعت بتعويضهم أيضاً.

جرى استهداف المدافعين الثلاثة عن حقوق الإنسان، منعم الجاك وأمير سليمان وعثمان حميدة، بدعوى تعاونهم مع المحكمة الجنائية الدولية في القضية المرفوعة ضد الرئيس السوداني عمر البشير على خلفية جرائم ارتكبت في دارفور.

تم اعتقال المدافعين الثلاثة في 24 نوفمبر 2008 بواسطة جهاز الأمن والمخابرات الوطني وتعرضوا للتعذيب وسوء المعاملة لمدة ثلاثة أيام. واضطروا عقب إطلاق سراحهم لمغادرة السودان خوفاً من التعرض للمزيد من التعذيب والاضطهاد، لا سيما في ظل الحصانة التي يتمتع بها جهاز الأمن والمخابرات الوطني وتغاضي الحكومة.

كان يعمل أمير سليمان مديراً لمركز الخرطوم لحقوق الإنسان وتنمية البيئة، الذي أغلقته السلطات السودانية في العام 2008 وقامت بتجميد حساباته. أما عثمان حميدة، الناشط الحقوقي البارز، الذي أسس مركز الخرطوم لحقوق الإنسان والمركز الأفريقي لدراسات العدالة والسلام عقب إطلاق سراحه بغرض ضمان تواصل رصد أوضاع حقوق الإنسان في السودان، فقد توفي في عام 2014.

تم رفع شكاوى المدافعين الثلاثة إلى المفوضية الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب في 2009، ووافقت المفوضية على قبول الشكاوى في العام 2012 بعد أن أقرت بأن النظام القضائي السوداني يحول دون حصول الشاكين على العدالة داخل السودان. وتدخلت "المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب" و"الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان" لدى المفوضية الأفريقية لصالحهم، كما أيد الشكوى كل من "اللجنة الدولية للمحلفين" و"المركز الأفريقي لدراسات العدالة والسلام" و"ريدريس".

وقال أمير سليمان، منسق البرنامج القانوني بـ"المركز الأفريقي لدراسات العدالة والسلام"، وواحد من مقدمي الشكوى معلقاً على قرار المفوضية الأفريقية: *قرار المفوضية الأفريقية اعتراف مهم بالضرر، ليس فيما يتعلق بالضرر المتعلق بقضيتنا، بل الضرر الذي يتعرض له الشعب السوداني بصورة يومية بفعل ممارسات جهاز الأمن والمخابرات الوطني. ويسلط قرار المفوضية الأفريقية الضوء أيضاً على عدم وجود ضمانات فاعلة ضد التعذيب ورفع الظلم عن الضحايا*."

كما قال منعم الجاك، أحد الشاكرين الثلاثة والرئيس المكلف لمفوضية حماية المدنيين وحقوق الإنسان في مناطق النزاع بجنوب كردفان والنيل الأزرق، في معرض تعليقه على قرار المفوضية الأفريقية: *تأمل في أن يدفع هذا القرار حكومة السودان إلى التوقف عن ممارساتها والتفكير في حملتها القمعية المتواصلة ضد منظمات المجتمع المدني وناشطي حقوق الإنسان والمساعدة على وضع نهاية للانتهاكات الأخرى لحقوق الإنسان*."

جدير بالذكر أن إعلان الأمم المتحدة للمدافعين عن حقوق الإنسان ينص على أن تتخذ الدول تدابير فاعلة لتسهيل عمل المدافعين عن حقوق الإنسان وحماية حقوقهم.

وقال جيرالد ستابروك، الأمين العام لـ"المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب": *قرار المفوضية بوجه رسائل قوية ضد التعذيب وحماية الذين يكافحون التعذيب والحصانة في السودان وأفريقيا. على السودان أن يطبق الآن بالكامل القرار الصادر ويلتزم بأحكامه التي تنص على رفع الظلم. حان الوقت لأن يعترف الجميع بالدور المهم الذي يلعبه ناشطو حقوق الإنسان ومكافحة التعذيب لصالح مجتمعاتهم*."

من جانبه قال كريم، رئيس "الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان": *قرار المفوضية الأفريقية مهم ويأتي في سياق ظروف لا يزال يعاني فيها المدافعون السودانيون عن حقوق الإنسان من العمل في بيئة تتسم بانعدام الأمن واستشراء الحصانة من المحاسبة. يجب أن يدرك السودان أن الأعمال الانتقامية الموجهة ضد المدافعين عن الحقوق والحريات الأساسية لم تعد محتملة ولا تمر دون معاقبة*."

وقال آرنولد سونغوا، مدير برنامج البرنامج الإقليمي لـ"الجنة الدولية للمحلفين" بأفريقيا: *يجب على حكومة السودان أن تتجاوب الآن، وبصورة عاجلة، مع النتائج التي توصلت إليها المفوضية الأفريقية بجبر ضرر الضحايا، فضلاً عن تأكيد ضمان عدم تكرار ما حدث*."

أما لوتز أوت، المستشار بمنظمة "ريدريس"، فقد علق قائلاً: *لا يزال المدافعون عن حقوق الإنسان يعانون من المضايقات والاعتقال التعسفي والحبس والمحاكمة في السودان، أو إجبارهم على مغادرة البلاد. قرار المفوضية الأفريقية جاء في الوقت المناسب لتذكير السودان بالتزاماته إزاء حماية المدافعين عن حقوق الإنسان ووقف ممارساته الحالية*."

للمزيد من المعلومات، يُرجى الاتصال:

أمير سليمان، "المركز الأفريقي لدراسات العدالة والسلام"، هاتف: +256 783661084، بريد إلكتروني: suleiman@acjps.org
منعم الجاك، الرئيس المكلف لـ"مفوضية حماية المدنيين وحقوق الإنسان، جنوب كردفان والنيل الأزرق"، بريد إلكتروني:
monimeljak@gmail.com، أو هاتف: +254 708903999
أرنولد سونغوا، منسق أفريقيا بـ"اللجنة الدولية للمحلفين"، بريد إلكتروني: Arnold.tsunga@icj.org، أو هاتف:
+27 73 131 8411
آرثر مانيت، مدير الاتصالات بـ"الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان" (باريس): +33 (0) 143 552518
جيرالد ستابروك، الأمين العام لـ"المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب"، بريد إلكتروني: gs@omct.org، أو هاتف: + 41 22 809 4939
إيفا سانشيز: "ريدريس"، ضابطة إعلام، بريد إلكتروني: eva@redress.org، أو هاتف: +44 (0)2077931777